الغاز – غاز غزة

يأخذ غاز غزة قيمته الجيوستراتيجية، من كونه يشاطئ يابسة سياسية معقدة، تدور بها وعليها صراعات متعددة المستويات والأدوات. وكان غاز غزة مغفلاً طوال ما يقرب من عقدين ونيف، فلا السلطة السياسية الفلسطينية في رام الله تثير قضية حقول قطاع غزة، ولا حركة حماس التي ورثت السيطرة على قطاع غزة وضعته على أجندتها، لا في الصراع مع السلطة ولا مع إسرائيل، ولا علاقتها بمصر.

لكن فجأة وبعد زيارة وفد حركة حماس الى موسكو، وضعت الحركة قضية غاز غزة على أجندتها الإعلامية، فما الذي تبدل لدى حركة حماس؟، وما هو مصير غاز غزة على إيقاع ازمة الغاز العالمية، والتحولات الكبرى في امدادات الطاقة خطوطاً ومصادر؟، وهل تدخل غزة في خط الصراع على غاز المتوسط؟، بالتزامن مع غاز لبنان وحقل كاريش وحقل قانا، وموقف حزب الله والدولة اللبنانية، من التسويات الأمريكية المقترحة لحل أزمة استخراج الغاز بين إسرائيل ولبنان. مع الفارق النوعي في الخلاف الدائر على الحدود اللبنانية – الإسرائيلية ووضع غاز غزة. ومع أوجه التماثل في حاجة كل من الشعب اللبناني، والشعب الفلسطيني، لثرواته وحقه في استخراجها، فان الفوارق تبدو جوهرية بين موقفي حزب الله وحركة حماس، فحركة حماس حركت موضوع غاز قطاع غزة في حركة مجاملة سياسية لموسكو، على خط أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، كنوع من دغدغة العلاقات الروسية الإسرائيلية المصابة بالتشنج السياسي جراء دعم إسرائيل لأوكرانيا.

فما كان من موسكو الا أن تبعث تلك الإشارة، ليس لإسرائيل فقط ولكن لكل دول المتوسط الشريكة في تحالفات الغاز من اليونان الى قبرص، إسرائيل فمصر، فالجزائر، بأن لا تكون بديلاً للغاز الروسي المتجه الى الأسواق الأوروبية.

وامتداداً للفواصل والفوارق ما بين حزب الله وحركة حماس وقضية غاز المتوسط، فسبق لحركة حماس أن أثارت قضية غاز غزة بعد توقيع مذكرة تفاهم في فبراير عام 2021، بين جمهورية مصر العربية والسلطة الفلسطينية، بتطوير واستخراج غاز غزة من قبل مصر، بهدف توفير احتياجات فلسطين من الغاز الطبيعي، وتصدير الفائض الى مصر التي تشكل مركز الغاز المسال في الشرق الأوسط.

وقد كان توقيع هذه الاتفاقية مصاحباً للصراع التركي المصري في ذلك الوقت. على حدود غاز المتوسط، وخصوصاً بعد توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، وقد اعتبرت حركة حماس أن توقيع الاتفاقية الفلسطينية المصرية بخصوص غاز غزة تمت في الظل، ولم تكن غزة حاضرة في أي تفاهمات حول حقول غازها وشواطئها.

وطالبت حركة حماس بمعرفة تفاصيل الاتفاقية المصرية الفلسطينية، كما دعت حماس في تلك الفترة الى عقد جلسة لأعضائها في المجلس التشريعي بغزة؛ لمناقشة الاتفاقية المصرية الفلسطينية. وقد فُسر موقف حماس في حينه على أنه يشكل اسناداً للموقف التركي الذي كان يقع خارج إطار تحالف شرق المتوسط، الذي يضم كل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل واليونان وقبرص وإيطاليا.

من الملاحظ أن حركة حماس لا تضع غاز غزة كأولوية ضمن استراتيجياتها الاقتصادية والسياسية، فهي تقوم بتعويم قضية غاز غزة، وفقاً لاعتبارات إقليمية وتحالفات سياسية راهنة، وهذا يشكل التباساً في سياسات حماس تجاه قضية غاز غزة، وهذا الموقف ينطبق بنسبة أو بأخرى مختلف على فصائل العمل الوطني. مطلقة يد الرئيس عباس في إدارة قضايا الثروات القومية دون رقيب أو حسيب، من خلال عقد اتفاقيات لا تحظى بمصادقة ومناقشة المؤسسات التشريعية والقضائية.

بهذا يبقى غاز غزة مادة للمزايدة السياسية والاستثمار الإعلامي بعيداً عن حق الشعب الفلسطيني في ثروته الطبيعية التي تشكل أحد أهم مصادر بقاءه على أرضه. وتبقى الاتفاقيات لغزاً من ألغاز السياسة المغفلة. فالسلطة في رام الله وكذلك عديلتها في غزة تدرك أن استخراج الغاز، والسيطرة على الثروات الطبيعية وادارتها بشفافية. يغير بنية المجتمع، وتوازن قواه، وتدافع طبقاته وشرائحه الاجتماعية. مما قد يفضي الى تغيير معادلة سيطرة الطبقة السياسية الحاكمة، والتي تقوم سلطتها وحكمها على مجتمع الإغاثة والاعالة، والبطالة والافقار.

وعليه فان تغير بنية الطبقات والفئات الاجتماعية نتيجة تغيير الواقع الاقتصادي الناجم عن استخراج الثروات وعدالة توزيعها، سوف يفضي حكماً بتغيير القوى الحاكمة، والسلطات السياسية، وهذه النتيجة (التغيير) لا تدخل في مصلحة القوى المتنفذة، فهي تفضل تعطيل الثروات أو تبديدها على بروز ما يهدد حكمها وتحكمها.

هذا الاستنتاج أعلاه، قد يساعد في فهم تواطؤ وصمت القوى النافذة على تعطيل استخراج غاز غزة، وغيره من المشروعات التي تحدث تبدلات في المجتمع الفلسطيني، فهل هذا الفهم يساعد في حل لغز غاز غزة؟؟.